المصرفية الإسلامية في ليبيا: نحو تفعيل مقاصد الشريعة عن طريق تمكين التحول التقني عبر التكنولوجيا المالية (FinTech).

Islamic Banking in Libya: Towards Activating the Objectives of Sharia through Enabling Technological Transformation via Financial Technology (FinTech).

✍اسم ولقب المؤلف: د. مُعِزّ المجولي.

الدرجة العلمية والوظيفة: جامعة الزيتونة . تونس.

البريد الإلكتروني: .....

الملخص باللغة العربية:

تعيش المصرفيّة الإسلاميّة في ليبيا واقعا مُعقّداً ودقيقاً في ظلّ تسارع وتيرة التّحوّلات الرّقميّة، وهو ما يفرض على هذه المؤسّسات العاملة في هذا المجال أن تقوم بمراجعات منهجيّة عميقة لأنظمتها القانونيّة والتّشغيليّة. يأتي هذا البحث لدراسة الفرص والآثار التي يحقّقها اعتماد تقنيات التكنولوجيا الماليّة Fintech ليس فقط باعتبارها وسيلة لتعزيز الأداء والكفاءة والابتكار، بل بوصفها أيضا ذريعة لتحقيق المقاصد الشّرعيّة التي أسّست من أجلها المصارف الإسلاميّة من قبيل: تحقيق العدالة، والحوكمة الرّشيدة، والشّفافيّة، والشّمول المالي. يروم هذا البحث تحليل الفرص والتّحديات التي تواجه التحوّل الرّقمي في المصارف الإسلاميّة. ويؤسّس لتحقيق الانسجام والتّوافق بين معايير الامتثال الشّرعي وتطبيقات التّكنولوجيا الماليّة Fintech ، مع إطلالة على تجارب دوليّة يمكن الإفادة منها. يُقدّم هذا البحث جملة من التّوصيات البنّاءة، منها: الدّعوة إلى ضرورة مراجعة التّشريعات المؤطّرة للمصرفيّة الإسلاميّة بغرض استيعابها للتّحوّل الرّقمي، والدّعوة إلى دعم الابتكارات في المنتجات الماليّة الرّقميّة المنضبطة بالأطر الشّرعيّة. وبذلك يطرح هذا البحث استشرافًا

متوازنًا لدعم الابتكار في التقنيات الرّقميّة المنسجمة مع المرجعيّة الفقهيّة الإسلاميّة، بما يكفل تجديد وتطوير المصرفيّة الإسلاميّة في ليبيا في سياق التحوّلات الرّقميّة المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الليبي، المصرفيّة الإسلاميّة، التكنولوجيا الماليّة، مقاصد الشّريعة.

Research summary:

Islamic banking in Libya is experiencing a complex and delicate reality due to the accelerating pace of digital transformations. This situation requires institutions operating in this field to undertake deep methodological reviews of their legal and operational frameworks. This research examines the opportunities and implications of adopting financial technology (FinTech), not only as a tool to enhance performance, efficiency, and innovation, but also as a means to fulfill the higher objectives of Shariah upon which Islamic banks were founded—such as justice, good governance, transparency, and financial inclusion. The study aims to analyze the opportunities and challenges facing the digital transformation of Islamic banks, while seeking to achieve harmony between Shariah compliance standards and FinTech applications. It also provides an overview of international experiences from which valuable insights can be drawn. Furthermore, the research offers a set of constructive recommendations, including the need to review the legislative frameworks governing Islamic banking in order to accommodate digital transformation, and the importance of supporting innovations in Shariah-compliant digital financial products. In doing so, this study proposes a balanced outlook for fostering innovation in digital technologies that remain aligned with Islamic jurisprudential principles, thereby ensuring the renewal and development of Islamic banking in Libya within the context of rapid digital change.

Keywords: Libyan economy, Islamic banking, financial technology, objectives of Sharia .

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلّا الله شهادة إقرار ويقين، وأشهد أنّ محمدا رسول الله صلى الله عليه صلاة دائمة مستمرّة إلى يوم الدّين.

تُعدّ الثّورة الرّقميّة منطلقا لتحوّلات عميقة ومتسارعة تشمل أغلب مجالات الحياة المعاصرة. وقد لامست هذه الثّورة بشكل مباشر المجال الاقتصاديّ بشكل عام، والقطاع الماليّ بشكل خاصّ وأكثر عمقا. وخرج من رحم هذه الثّورة مفهوم التكنولوجيا الماليّة (FinTech)، الذّي غدا مرتكزا أساسيّا نحو النّهوض بالخدمات المصرفيّة، وإعادة تأسيس العلاقة بين المؤسسات الماليّة والحرفاء.

ولقد كان للمؤسسات الماليّة الإسلاميّة حظّها من التّأثّر بالثّورة الرقميّة وبزوغ فجر التكنولوجيا الماليّة، حيث كان لزاما عليها أن تستوعب متطلبات الواقع الجديد مع الالتزام بالضّوابط الشرعية التي تحكمها والأهداف والمقاصد التي أسّست من أجلها.

في هذا السياق تبرز تجربة المصرفيّة الإسلاميّة في ليبيا باعتبارها خيارا واعدا نحو المساهمة في تحقيق التنمية وتلبيّة تطلّعات دعاة ورعاة الماليّة الإسلاميّة، وذلك رغم التّحديات التي تواجه القطاع البنكي بشقيه التقليدي والإسلامي.

والملاحظ هو أنّ الأخذ بمتطلبات التحوّل الرقمي لا يزال دون المنشود، ولاتزال تحول دون الوصول به إلى المستوى المطلوب جملة من المعوّقات منها ما هو قانونيّ ومنها ما هو تقنيّ، إضافة إلى غياب رؤية استراتيجية واضحة المعالم زيادة على ما تعانيه المؤسّسات من هشاشة الحوكمة.

ولما سبق ذكره يأتي هذا البحث لتقديم الطريقة المثلى لتفعيل تمكين التحوّل الرّقمي داخل المصارف الإسلاميّة اللّيبيّة عن طريق تقنيات التكنولوجيا الماليّة (FinTech)، وذلك ليس بالنّظر فقط لكونها ذريعة لتطوير الأداء والحوكمة، بل باعتبارها وسيلة لتحقيق مقاصد الشّريعة متمثّلة في: تحقيق الشّمول المالي، وتعزيز العدالة في المعاملات، ومنع المعاملات الربويّة والاحتيال والاحتكار، وتحقيق التمكين الاقتصادي للفئات الهشّة والضّعيفة.

إشكالية البحث:

إلى أيّ مدى يمكن تفعيل مقاصد الشّريعة الإسلاميّة في النّظام المصرفي الليبي من خلال تمكين التّحوّل الرّقمي باستخدام تقنيات التكنولوجيا الماليّة (FinTech)؟ وينبثق عن ذلك جملة من الأسئلة الفرعيّة أسوقها فيما يلي:

1. ما هو الإطار المفاهيمي الضابط لعلاقة المصرفيّة إسلاميّة بالتكنولوجيا الماليّة في سياق تحقيق مقاصد الشّريعة؟

2. ما هي أهم التحديّات التي تواجه تفعيل التحوّل الرقمي في المصارف الإسلاميّة في ليبيا؟

3. ما هي الآفاق التي يفتحها التحوّل الرقمي أمام المصارف الإسلاميّة الليبيّة؟

4. ما هي المقترحات العمليّة لتفعيل التحوّل الرقمي في المصارف الإسلاميّة اللّيبيّة؟

حدود البحث:

التكنولوجيا الرقميّة باعتبارها أحد أهم تجليات الثورة الرقمية وأثر تفعيلها على المصارف الإسلاميّة في ليبا.

أهداف البحث:

يمكن حصر أهم أهداف البحث في النقاط التالية:

- بيان العلاقة بين تفعيل مقاصد الشريعة واعتماد التكنولوجيا الماليّة في عمل المصارف الإسلاميّة.

- تشخيص واقع المصرفيّة الإسلاميّة في ليبيا في ظلّ ثورة التحوّل الرّقمي.

- رصد التحديات التي تواجه تفعيل التكنولوجيا الماليّة في عمل المصارف الإسلاميّة الليبيّة.

- تقديم مقترحات عمليّة لتوجيه التحوّل التقني نحو تحقيق مقاصد الشّريعة.

منهج البحث:

أفاد البحث من المنهج التّحليلي باعتباره وسيلة للتّفكيك وإعادة التركيب لدراسة واقع المصرفيّة الإسلاميّة في ليبيا، واستثمار ذلك لرصد الفرص المتاحة، مع إجراء بعض المقارنات مع بعض التجارب الدوليّة، وكلّ ذلك تحت مظلّة مقاصد الشّريعة باعتبارها

مُوجِّها ومؤطّرا. ولتحقيق ذلك توسّل البحث بتوظيف الحقل الدّلالي للمدوّنة الفقهيّة والاقتصاديّة مع التّعويل في بعض الأحيان على الدّراسات التّطبيقيّة.

الدّراسات السّابقة:

كُتِبت عدّة دراسات لها نوع صلة بموضوع هذا البحث. وأشير إلى ثلاثة منها اختصارا:

الدّراسة الأولى: الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة الرّقميّة كمدخل لتحقيق أبعاد الشّمول المالي، لإسماعيل أكنيش وحكيم بوحرب، وهو مقال صادر عن مجلّة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد 15، العدد 02 . 2024.

وتتجلّى القيمة العلميّة لهذه الدراسة في الربط بين المصرفيّة الإسلاميّة الرقميّة وأحد أهم المقاصد الشرعيّة للمعاملات الماليّة وهي الشمول المالي.

الدراسة الثّانية: REGULATORY PRACTICES IN DIGITAL ISLAMIC BANKING, Abideen Adewale & Kazi Md. Masum

وهذه الدراسة صادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) سنة 2023.

وقد ناقش البحث العقبات المحتملة التي قد تواجه السلطات الرقابية في الإشراف بفعالية على المصارف الإسلامية الرقمية، وخاصة فيما يتعلق بالأمن السيبراني، والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الدّراسة الثّالثة: دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الصّيرفة الإسلاميّة في ليبيا: دراسة نظريّة. وهي من إعداد محمد علي نصر الشائبي، ومنشورة في مجلّة جامعة صبراتة العلميّة، العدد 15، سنة 2024.

وبيّن فيها الباحث دور التّكنولوجيا الماليّة في تعزيز المصرفيّة الإسلاميّة في ليبيا، وكيف يمكن للتكنولوجيا الماليّة أن تخلق فرصا استثنائيّة في رفع الكفاءة وتحسين الأداء المالي والمؤسّساتي.

الإضافة العلميّة:

عن طريق ما يمكن تسميته بالمسح النّقدي للدّراسات السّابقة، تمّ رصد جملة من الفجوات البحثيّة سعى هذا البحث إلى معالجتها. ويمكن إجمال مظاهر القصور في الدّراسات السّابقة فيما يلي:"

ـ غياب مؤشّرات قياس مقاصديّة رقميّة، لقياس قدرة المصارف الإسلاميّة الرّقميّة في تحقيق المقاصد من قبيل الشّفافيّة والعدالة والشّمول المالي...

ـ عدم وجود نماذج تطبيقيّة يقع فيها الجمع بين المتطلّبات الشّرعيّة والبنية التّحتيّة الرّقميّة.

ـ غياب شراكات فاعلة بين المصارف الإسلاميّة اللّيبيّة وشركات التّقنية النّاشئة (Startap) رغم ما يمكن أن يحقّقه هذا التّعاون على مستوى الابتكار في ضوء مراعاة مقاصد الشّريعة.

لقد كانت الإضافة العلميّة لهذا البحث تهدف إلى تقديم رؤية مقاصديّة رقميّة تستفيد من التّجارب المقارنة، وتُشخّص الواقع اللّيبي، وتُقدّم رؤية توجيهيّة يسير فيها التّحوّل الرّقمي بالتّوازي مع حسن الأداء تحت مظلّة مقاصديّة للوصول بالنّظام المصرفي الإسلامي إلى الغايات المنشودة.

ومن أوجه القصور التي شابت الدّراسات السّابقة أنّها تناولت المسألة من جوانب جزئيّة: إمّا فقهيّة، أو تقنيّة خالصة. وتتجلّى الإضافة أيضا في كون هذا البحث لم يقف عند مجرّد القراءة النّقدية النّظريّة، بل سعى إلى تقديم اقتراحات عمليّة تشمل الجانب التّنظيمي والمؤسّسي والتّعليمي، مع طرح مؤشّرات قياس مقاصديّة رقميّة تصلح لتقييم أثر التّحوّل الرّقمي على أداء المصارف الإسلاميّة اللّيبيّة.

خطّة البحث:

استهللت هذا البحث بمقدّمة وضعت فيها البحث في إطاره المعرفي وبيّنت فيها الأهداف والإشكاليّة والمنهج وحدود البحث والدّراسات السّابقة وخطّة البحث. ثمّ قسّمت جوهر الموضوع إلى أربعة مباحث، جعلت الأوّل خاصّا بالإطار المفاهيمي والتّحليليّ للمصرفية الإسلامية الرقمية وعلاقتها بمقاصد الشريعة، وفرّعته إلى ثلاثة مطالب. أمّا المبحث الثّاني فجعلته خاصّا بواقع المصارف الإسلاميّة في ليبيا وفرّعته إلى أربعة مطالب. والمبحث الثّالث

جعلته خاصّا ببيان الفرص والتّحديّات، وفرّعته إلى ثلاثة مطالب. والمبحث الرّابع خصصته لتقديم رؤية مقاصديّة للتّحوّل الرّقمي، وفرّعته إلى أربعة مطالب. ثمّ ختمت البحث ببيان أهمّ النّتائج والتّوصيات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتحليلي للمصرفية الإسلامية الرقمية وعلاقتها بمقاصد الشريعة

المطلب الأوّل: مفهوم المصرفية الإسلامية الرقمية

أوّلا: مفهوم المصرفيّة الإسلاميّة:

جرت كثير من الأقلام على التعبير بالصّيرفة الإسلاميّة بدل المصرفيّة الإسلاميّة، وهو غلط. ذلك أنّ الصيرفة والصرافة يُعبّر بهما عن عقد الصّرف، وهو المعاوضة في النّقود. في حين أنّ المصرفيّة نسبة إلى المصرف، وأعمال المصرف أوسع بكثير من الصيرفة وعقد الصّرف، فكان استعمال مصطلح المصرفيّة هو الأدقّ والأصحّ.

ولم أجد من الباحثين المعاصرين من عُني بتقديم تعريف دقيق للمصرفيّة الإسلاميّة. ومن أحسن ما قيل في بيان مفهومها أنّها: "النّظام أو النّشاط الذي يعمل وفق أحكام الشّريعة، أين تُعتبر جزءا من الماليّة الإسلاميّة في إطار النّظام الاقتصادي الإسلامي، وليست المكوّن الوحيد لهذا النّظام، وتحظى بأهميّة بالغة كونها التّطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي، حيث أنّها أوجدت مجالا لتطبيق فقه المعاملات الماليّة الشّرعيّة في الأنشطة المصرفيّة"[1].

ولذلك فالمفترض في المصارف الإسلاميّة أنّها "تعتمد في عملها على العقيدة الإسلاميّة، وتسعى إلى تحقيق المصالح الماديّة المقبولة شرعا عن طريق تجميع الأموال وتوجيهها نحو الصّالح العام"[2].

---

1 باشا، رفيقة؛ و: عمامرة، ياسمينة، صيغة التّمويل بالمرابحة ودورها في تطوير الصيرفة الإسلاميّة ـمن جهة متعاملي بنك البركة الجزائري ـ، وقائع المؤتمر الأكاديمي السّادس: المصارف الإسلاميّة بين الواقع والمأمول، 15 ربيع الأوّل 1443هـ، 20 نوفمبر 2021م، نشر: الهيئة الإسلاميّة العليا ـ القدس، بالتّعاون مع منصّة الاقتصاد الإسلامي، القدس: 1444هـ. 2022م، ص515،516.

2 عبد الباقي، إسماعيل إبراهيم، دار غيداء، عمّان الأردن، الطّبعة الأولى: 1437هـ. 2016م، ص152.

وتتميّز المصرفيّة الإسلاميّة عن المصرفيّة التّقليديّة بجملة من العقود من قبيل: المرابحة، والمشاركة، والإجارة المنتهية بالتّمليك، والسّلم، والاستصناع، غيرها. وترفع شعارات الحوكمة والتنمية المستدامة، والتّوجّه نحو الأنشطة الاقتصاديّة الحيويّة في إطار مراعاة الأخلاق والقيم.

ثانيا: مفهوم المصرفيّة الرّقميّة:

يقصد بالمصرفيّة الرّقميّة: "رقمنة Digitization الخدمات المصرفيّة التّقليديّة من أجل تقديم الخدمات الماليّة للعملاء، ويستلزم ذلك رقمنة التّسويق، وتأهيل العملاء، وقنوات الخدمة، والعمليّات، والمنتجات، والميزات مثل المدّخرات والودائع، وإدارة القروض، ودفع الفواتير، وكذلك تسهيل خدمات نمط الحياة الرّقميّة مثل خدمات نقل الركاب، والصحّة الالكترونيّة، وتكنولوجيا التّعليم، والاتّصالات، ووسائل الإعلام، وما إلى ذلك، من خلال تنسيق النّظام البيئي والشّراكات وواجهات برمجة التّطبيقات المفتوحة"[1].

وتحقّق المصرفيّة الرّقميّة جملة من المصالح من قبيل حماية البيانات الشخصيّة وسرعة الوصول للخدمات، مع تقليل التّكاليف وربط الحرفاء بالتكنولوجيا المتطوّرة. وليس من المجازفة القول بأنّ المؤسّسات التي لا تساير هذا النّهج تحكم على نفسها بالتّأخر عن الرّكب وعدم مجاراة النّظُم العصريّة ممّا قد يؤدّي بها إلى التّراجع أو الاضمحلال.

ثالثا: مفهوم المصرفيّة الرّقميّة الإسلاميّة:

هي "جميع العمليّات والمنتجات والخدمات المصرفيّة التّي يتمّ اعتمادها وتقديمها من طرف المصارف الإسلاميّة والنّاشئة عن استخدام مجموعة متنوّعة من الأجهزة والأنظمة الإلكترونيّة الحديثة وفقا لمبادئ ومقاصد الشّريعة الإسلاميّة"[2].

1 ثويني، فلاح حسن، المصارف الرّقميّة والوصول السّهل إلى التّمويل: قراءة في توسيع التّمويل وقاعدة الزّبائن المصرفيّين من خلال المصارف، مركز البيان للدّراسات والتّخطيط، بغداد، العراق، الطّبعة الأولى: 2024م، ص15.

2 أكنيش، إسماعيل؛ و: بوحرب، حكيم، الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة الرّقميّة كمدخل لتحقيق أبعاد الشّمول المالي، مجلّة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد 15، العدد 02 . 2024، ص260.

هـذا المفهـوم يبـيّن لنـا بجـلاء أنّ تحقّقـه لا يكـون إلّا باندماج القـيم الإسـلاميّة والمقاصـد الشّـرعيّة مـع المسـتحدثات التكنولوجيّـة الرّقميّـة. والهـدف مـن ذلـك هـو تقـديم خـدمات مصرفيّة إسلاميّة تجمع بين الامتثال الشّـرعي وتطبيق متطلّبات التّحوّل الرّقمي، وكلّ ذلك من أجل الجمع بين تطوير الأداء والكفاءة، وتعزيز الشّمول المالي، في ضوء تفعيل مقاصد الشّريعة في سياق من التحولات السّريعة.

المطلب الثّاني: التكنولوجيا المالية (FinTech) وتطبيقاتها في المصرفيّة الإسلامية:

مصطلح **(FinTech)** اختصار لـ Financial Technology، وهي تكنولوجيا متطوّرة تستعمل وسـائل مبتكـرة، وبـذلك فهي تختلـف عـن التكنولوجيـا المسـتقرّة. وقـد بـدأ اسـتعمال هـذا المصـطلح لأوّل مـرّة بعـد الأزمـة العالميّـة الماليّـة في سـنة 2008، حيـث اسـتغلّت الشـركات التكنولوجيـة ذلـك الظـرف القاسـي لتقـديم بـدائل تكون سـدّا منيـع ضـدّ الفسـاد وضـعف الحوكمة.

و"يمكن تعريف التكنولوجيا المالية ـ التي يشار إليها غالبا باسم FinTech ـ بأنها التكنولوجيا المستخدمة لتوفير منتج أو خدمة مالية للأسواق المالية. ولكن هذا التعريف الواسع ليس دقيقا تماما. فلكي تكون التكنولوجيا حقا FinTech، لابد أن تكون أكثر تطورا بكثير مما يعتبر معيارا في سوق معينة. ولهذا السبب، فإن الممارسات المالية التي كانت رائدة عندما ظهرت لأول مرة (مثل أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الائتمان، والخدمات المصرفية المركزية، وحتى المحاسبة ذات القيد المزدوج) لا تعتبر FinTech لأنها أصبحت تكنولوجيا مستقرة"[1].

وخلاصة المقصود بالتكنولوجيا المالية **FinTech** هو استعمال التقنيات والبرمجيات والتطبيقات الذكيّة في توفير منتجات وخدمات ماليّة تضمن السّرعة والنجاعة في الأداء أكثر كفاءة من الوسائل التقنيّة التقليديّة. وفي هذا السياق ظهرت جملة من المنتجات فائقة التطوّر اعتمادا على الوسائل التقنية التي تقطع مسافات الزمن بخطى متسارعة في ظلّ طفرات متتالية من الإبداع التقني والرقمي، من قبيل:

1 طلال أبو غزالة: https://www.tag-news.com/news.aspx?id=44870&lang=ar

العمـلات المشـفّرة، والعقـود الذكيـة، والبنـوك المفتوحـة... وأصـبحت تتـردّد كثيـر مـن المصطلحات الجديدة من قبيل سلاسل الكتل (Blockchain).

ولعلّ من أجود ما عُرّفت به البلوكتشين أنّها: " نظام رقمي لامركزي يُستخدم لإنشاء سجل غير قابل للتعديل أو الحذف للمعاملات والبيانات، يتم تأمينه بواسطة تقنيات التشفير ويُدار بشكل موزع بين عدّة أطراف دون الحاجة إلى وسيط مركزي، ويقوم هذا النظام بتجميع المعلومات داخل كتل مرتبطة ببعضها البعض تسلسليا وزمنيا، حيث يتم التحقق من كل معاملة بواسطة توافق الأغلبية بين المشاركين في الشّبكة. وتُستخدم تقنية البلوك تشين في مجموعة واسعة من التّطبيقات، بما في ذلك المعاملات المالية، والعقود الإداريّة الذّكيّة، ونقل الأصول، ممّا يوفّر مستوى عاليا من الشفافية، والأمان، والفعالية في إدارة البيانات والمعاملات الرّقميّة"[1].

إنّ هذا التّحوّل الرّقمي بسياقاته المختلفة يفتح آفاقا رحبة أمام المصرفيّة الإسلاميّة تمكّن من ابتكار وتطوير منتجات تمويليّة متوافقة مع أحكام الشّريعة الإسلاميّة تقدّم خدماتها عن طريق منصّات رقميّة، مثل منصّات الزّكاة الرّقميّة، ومنصّات الوقف، ومنصّات عقود المرابحة وغيرها...

إنّ اعتماد هذه المنصّات يحقّق مصالح ظاهرة خاصّة في المجتمعات ذات الكثافة السكّانيّة العالية، أو ذات الامتداد الجغرافي الواسع، فتصل الخدمات إلى كلّ شرائح المجتمع في الأرياف كما في المدن. وفي ذلك تحقيق للمقاصد الشّرعيّة المتعلّقة بالعدل، وتعميم المنافع، وتيسير الخدمات والأنشطة الاقتصادية.

المطلب الثّالث: العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتحقيق مقاصد الشريعة

إنّ حفظ المال هو روح مقاصد الشّريعة وجوهرها في مجال المعاملات الماليّة، ويلحقه في ذلك جملة من المقاصد التّابعة من أبرزها: الموازنة بين مصالح الأفراد ومصالح الجماعة، ومنع الاحتكار والحيف في العقود، وخلق البيئة المحفّزة للنّشاط الاقتصادي. وما دامت

1 محمد علي، عادل السيّد، أثر العقود الذّكيّة المبرمة عبر تقنية البلوك تشين على تطوير العقود الإدارية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلّة الشّريعة والقانون، كليّة الشّريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، العدد الرّابع والأربعون، نوفمبر 2024م، ص2889.

أهميّة الوسائل من أهميّة مقاصدها، فإنّ التّكنولوجيا الماليّة هي الوسيلة النّاجعة لتحقيق المقاصد المذكورة وغيرها، وذلك عن طريق العوامل التّالية:

ـ تعزيز الحوكمة والشّفافيّة، وذلك باستثمار تقنية سلسلة الكتل (Blockchain)، باعتبارها وسيلة فعّالة لمقاومة الغشّ والحدّ من عمليّات الاحتيال.

ـ التوسّع في نطاق الشّمول المالي، والشّمول المالي مفهوم اقتصادي برزت العناية به في السنين الأخيرة، ويُقصد به: "مجموعة واسعة من الخدمات، والمنتجات المالية الرسمية، ذات جودة عالية من (المدفوعات، حسابات التوفير، الحسابات الجارية، التحويلات، المدخرات، الائتمان، الإقراض، التمويل، التأمين...الخ)، مدعومة بمجموعة من الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة شرائح المجتمع لهذه الخدمات والمنتجات بشكل عادل وشفاف وفي الوقت المناسب والتكاليف المنخفضة وبجودة مناسبة وبالشكل الكافي بما يتناسب مع احتياجاتهم وإمكانية استخدامها بشكل فعال مع أهمية تقديم هذه الخدمات من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة بمسئولية وبشكل مستدام"[1].

والهدف من ذلك هو تمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات الماليّة والمنتجات التمويليّة، وتعزيز معرفتهم بها وبطرق تحصيلها وتوظيفها. ويشمل ذلك تيسير الوصول إلى مصادر التّمويل للارتقاء بالأوضاع المعيشيّة لكافّة المواطنين وخاصّة الفئات الفقيرة. إضافة إلى تعزيز حظوظ المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة في التوسّع والتّطوّر. وذلك لتحقيق الكفاية والرّفاه الاقتصادي ومقاومة مظاهر الفقر والخصاصة[2]. كلّ ذلك دون المساس بأمان

1 البكل، أحمد سعيد، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، ابريل 2022، ص160.

2 العاني، قتيبة عبد الرحمن، دور المصارف الإسلاميّة في الشّمول المالي، وقائع المؤتمر الأكاديمي السّادس: المصارف الإسلاميّة بين الواقع والمأمول، 15 ربيع الأوّل 1443هـ، 20 نوفمبر 2021م، نشر: الهيئة الإسلاميّة العليا . القدس، بالتّعاون مع منصّة الاقتصاد الإسلامي، القدس: 1444هـ . 2022م، ص287.

المستخدمين ودون فتح المجال لاستعمال التكنولوجيا في عمليات غسل الأموال والأنشطة الممنوعة[1].

ـ التّخفيض من التّكاليف التّشغيليّة، الذي يعود على المؤسّسات العاملة برفع الكفاءة والقدرة على المنافسة وابتكار المنتجات التّمويليّة المتميّزة بالجودة والامتثال الشّرعي.

. تحقيق المرونة والسّرعة في الإنجاز، حيث يتحّقق مبدأ التيسير ورفع الحرج.

وبذلك فإنّ استيعاب التّحولّ الرّقمي والإيمان بجدوى التّكنولوجيا الماليّة تحت مظلّة مقاصد الشّريعة تحقّق للمصرفيّة الإسلاميّة الفاعليّة ضمن الاقتصاد الرّقمي، وكلّ ذلك لا يؤتي أكله إلّا في إطار قانوني ملائم وبنية تقنيّة راسخة تلتئم فيها الضوابط الشّرعية مع التّطبيق السّليم.

المبحث الثاني: واقع المصارف الإسلامية في ليبيا

المطلب الأول: نشأة وتطوّر العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا

لقد كان التشوّف للانخراط في منظومة الاقتصاد الإسلامي مبكرا في ليبيا، إلّا أنّ البناء المؤسّسي للمصرفيّة الإسلاميّة لم يتبلور إلّا في العقود الأخيرة. وقد تجلى ذلك في جهود جادة لتمكين هذه الصناعة[2]. وقد كانت البداية الفعليّة التي تُعتبر متأخّرة نسبيا عن غيرها من التجارب سنة 2009 عن طريق بنك الجمهوريّة حيث تمّ فتح نوافذ إسلاميّة بموافقة من مصرف ليبيا المركزي بإصدار المنشور رقم 9 لسنة 2009[3]. ثمّ تتالت التّشريعات إلى أن أصبحت المصرفيّة الإسلاميّ هي أساس العمل المصرفي الليبي.

---

1 انظر: World Bank. *Digital Financial Services*, 2020, p. 6.

2 بخيت، حسّان؛ و: لخديمي، عبد الحميد، قراءة تاريخيّة في تطوّر العمل بالصيرفة الإسلاميّة في دول المغرب العربي، مجلّة: الأكاديميّة للدّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة، قسم العلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، الجزائر، العدد 11، جانفي 2014، ص48.

3 العاني، أسامة عبد المجيد، تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي، ص2. https://platform.almanhal.com/Files/2/104909

وبسبب التّحول السّريع في ظلّ وضع سياسي مضطرب شاب المصرفيّة الإسلاميّة في ليبيا شيء من ضعف الأداء زاد من وطأته قلّة الكفاءات المتخصّصة والمؤهّلة وضعف البنية التحتية الرّقميّة[1].

ورغم كلّ ذلك فإنّ للمصرفيّة الإسلاميّة الآن قدم راسخة ومؤسّسات حاكمة وتشريعات يتتالى صدورها تزيد من ثبات هذه الصناعة وفاعليّتها. ولعلّ منع المعاملات الرّبويّة منعا باتّا قد مثّل النقلة الأساسيّة لأسلمة النظام المصرفي ومنح المصرفيّة الإسلاميّة السيادة المطلقة. وظهر ذلك جليا في القانون رقم (1) لسنة 2013م في شأن منع المعاملات الربوية، الصّادر عن المؤتمر الوطني العام في طرابلس يوم الاثنين بتاريخ 25/صفر/1434هـ الموافق: 2013/1/7م.

المطلب الثّاني: الرقابة الشّرعيّة في مؤسّسات المصرفيّة الإسلاميّة الليّبيّة

من آثار حداثة تجربة المصرفيّة الإسلاميّة في ليبيا ضعف كفاءة الكوادر العاملة من جهة الجمع بين القدرة على الأداء الإداري المصرفي والتمكّن من آليات العمل وفق ضوابط الشّريعة الإسلاميّة.

فكان من القرارات السّديدة لتجاوز هذا الأمر هو إنشاء الهيئة المركزيّة للرّقابة الشّرعيّة تحت إشراف مصرف ليبيا المركزي. ومهمّتها التّحقّق من التزام المؤسّسات المصرفيّة بأحكام الشّريعة الإسلاميّة.

ولهذه الرّقابة الشّرعيّة ثلاث درجات هي:

1ـ الهيئة المركزيّة للرّقابة الشّرعيّة، وتعمل ضمن مصرف ليبيا المركزي، وتمارس الإشراف على المؤسّسات المصرفيّة، وتمثّل مرجعيّة لهيئات الرّقابة التّابعة للمصارف.

2ـ هيئة الرّقابة الشّرعيّة الخاصّة بكلّ مصرف، وتنشؤها الجمعيّة العموميّة للمصرف، وتتولّى مراقبة مدى مطابقة أعمال المصرف لأحكام الشّريعة.

1 العاني، أسامة عبد المجيد، تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي، ص3. https://platform.almanhal.com/Files/2/104909

3ـ إدارة المراجعة والتّدقيق الشّرعي، ويرأسها مدير يُعيّن من قبل مجلس إدارة المصرف. ويختصّ عملها بتدقيق مدى التزام أعمال المصرف بالمعايير الشّرعيّة المعتمدة[1].

ويمكن رصد بعض مظاهر الضعف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

ـ بسبب الانقسام السّياسي تولّد الانقسام المؤسّسي، وعدم توحيد المنظومة المصرفيّة، وغياب التعاون بين المؤسّسات.

ـ بسبب ضعف التّأهيل المؤسّسي، تولّدت هشاشة التكوين لدى الكوادر العاملة، وعدم الجدّيّة في ممارسة الرقابة الشرعيّة، وضعف الأداء الرقابي خاصة من جهة إدارات الرقابة الشّرعيّة والتّدقيق الشرعي.

. ضعف الكفاءة لدى العاملين تولّد عنه صعوبة إدراك الإخلالات الشرعيّة[2].

المطلب الثالث: البنية التحتية الرقمية والاستعداد التقني

من أهمّ تحديات القطاع المصرفي تسارع التحوّلات التكنولوجيّة التي أثّرت على أنماط التعاطي مع الحرفاء. ولذلك فإنّ المصرفيّة الإسلاميّة في ليبيا مطالبة بتدارك ضعف البنية التحتيّة التكنولوجيّة. فليس من المقبول أنّ كثيرا من المعاملات الماليّة لاتزال تدار بأنماط تقليديّة ويدويّة. وأولى الأولويّات المسارعة إلى الاستثمار في تعزيز التكنولوجيا الماليّة المتطوّرة من قبيل تفعيل الخدمات المصرفيّة عن طريق الهاتف الجوال، والمحافظ الالكترونيّة، والأنظمة السّحابيّة...

أنّ عدم مجاراة التّطوّر التكنولوجي قد يعتذر له بالانقسام السّياسي وآثاره على المؤسّسات، لكنّ هذا الاعتذار لا ينال الوجاهة الكافيّة إذا نظرنا إلى ضعف الإنفاق ومحدوديّة الاستثمار في هذا المجال، زيادة على عدم وجود رؤية استراتيجية لاستقطاب الكفاءات المؤهّلة في

1 مسعود، محمد خليفة أحمد علي؛ محمد، مصطفى عمر، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا: دراسة تحليلية تقويمية، المجلّة الدّوليّة للدّراسات الاقتصاديّة، العدد 13، نوفمبر 2020، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الاستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، برلين، ألمانيا، ص143.

2 مسعود، محمد خليفة أحمد علي؛ محمد، مصطفى عمر، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا: دراسة تحليلية تقويمية، ص143 . 144.

مجال التكنولوجيا الماليّة، وغياب شراكات مع الشّركات النّاشئة المتخصّصة في التكنولوجيا الماليّة.

وإذا اعتمدنا إحصائيات دوليّة مثل FINDEX 2017 الصادر عن البنك الدولي فإنّ نسبة الشّمول المالي تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع المجال الجغرافي العربي والإفريقي، حيث تبلغ نسبة البالغين الذين يملكون حسابا في مؤسسة ماليّة 74% وهو قريب من المعدلات الموجودة في الخليج العربي ويعتبر مرتفعا بالمقارنة مع بقية دول المغرب العربي في حين أن المعدل العالمي 60%. وهذا مؤشّر دقيق يجعل من ليبيا مجالا مناسبا جدا للمضي قدما نحو تحقيق معدلات مرتفعة للشمول المالي[1].

المطلب الرّابع: التّحديات الأساسيّة أمام المصرفيّة الإسلاميّة في ليبيا

بعد تحليل الواقع العملي للمصرفية في ليبيا الإسلاميّة يمكننا أن رصد التحديات التالية:

. عدم مواكبة الواقع التّشريعي لمتطلبات التكنولوجيا الماليّة.

. ضعف تأهيل الكوادر العاملة التي تجمع بين الكفاءة في العمل المصرفي والامتثال للضّوابط الشرعيّة.

ـ القصور في التوعيّة بالماليّة الإسلاميّة عموما والتكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة على وجه الخصوص.

. ضعف البنية الرقميّة التي تؤثّر على فاعليّة أدوات التكنولوجيا الماليّة.

. قصور في بعض جوانب الرقابة الشّرعيّة تمت الإشارة إليها سابقا.

ولمعالجة هذه التّحديات ينبغي السّير وفق رؤية استراتيجيّة متدرّجة تبدأ من معالجة القصور التّشريعي وتنتهي ببناء بنية تحتيّة قويّة للتّحول الرقمي، وبالتّوازي مع إطلاق برنامج عملي لتثقيف الجمهور وتأسيس علاقة قائمة على الثقة بينه وبين المؤسّسات العاملة.

1 مصرف ليبيا المركزي، رؤية مصرف ليبيا المركزي لبناء وتنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة للشّمول المالي 2025. 2029، ص14.

المبحث الثالث: الفرص والتحديات أمام التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الليبية

المطلب الأوّل: الفرص الكامنة في التحول الرقمي

رغم قوّة التّحديات، فإنّ التّحوّل الرقمي يحمل في طيّاته فرصا واعدة لتحقيق المقاصد الشّرعيّة التيّ أسّست المصرفيّة الإسلاميّة من أجلها. ويمكن إجمال أهمّ الفرص فيما يلي:

. رفع معدلات الشمول المالي، والوصول إلى نسبة أكبر من الحرفاء خاصّة في المناطق النّائية، عبر تفعيل الاستعمالات الماليّة للهاتف الجوال، ونشر ثقافة اعتماد المحافظ الالكترونيّة. ولا تخفى المصالح المعتبرة التي يمكن تحقيقها من وراء ذلك مثل التيسير ورفع الحرج خاصّة بالنّسبة للفئات الضعيفة والمهمّشة.

. تعزيز الشّفافيّة والحوكمة الرّشيدة، ذلك أنّ استعمال تقنية سلسلة الكتل Biockchain تمكّن من تحقيق الشّفافيّة عبر تتبّع العمليات، وتُقاوم الفساد المالي، وتُقلّص من قدرة العاملين في المؤسّسات على تجاوز ضوابط الامتثال الشّرعي. وفي ذلك تعزيز لمقصد حفظ المال، وخلق لبيئة تحكمها الثّقة بين عناصر منظومة المصرفيّة الإسلاميّة[1].

. خفض الكلفة التّشغيليّة، حيث تمكّننا التّكنولوجيا الماليّة من تقليل الفروع، والحدّ من العمليات الورقيّة، وفي ذلك جمع بين الكفاءة التّشغيليّة وخفض التكاليف. وهو ما يُنتج الزيادة في الأرباح واستدامة الأداء.

. تشجيع الابتكار المالي المتوافق مع الضوابط الشّرعيّة، فالتّحوّل الرّقمي يفتح آفاقا رحبة لابتكار منتجات فعّالة ويتحقّق فيها الامتثال الشّرعي من قبيل صيغ جديدة للإجارة والمشاركة والأوقاف الرّقميّة...

. ارتفاع نسبة استخدام الوسائل الرقميّة في ليبيا خاصّة لدى فئة الشّباب. وهذا يوفّر بيئة خصبة لنشر المنتجات الرّقميّة الإسلاميّة.

1انظر: .Tapscott, Don & Tapscott, Alex. *Blockchain Revolution*. Penguin, 2018, pp. 112–115

المطلب الثّاني: التحديات التي تعيق تبنّي التكنولوجيا الماليّة في المصارف الإسلامية الليبية

إنّ ما تمّت الإشارة إليه من الفرص الواعدة لتمكين التكنولوجيا الماليّة في البيئة اللّيبيّة لا ينفي أنّ الواقع لا يخلو من تحديات جديّة تحول دون تفعيل التّحوّل الرّقمي المطلوب من جهة الكفاءة والامتثال الشّرعي. ويمكن رصد أهمّ التّحديات فيما يلي:

ـ الفجوة التّقنيّة في البنية التّحتيّة للمصارف الليبيّة، حيث يلاحظ ضعف الأمن السيبراني، وقصور أنظمة التّشغيل، وقلّة المنصّات الرّقميّة المتكاملة. وفي ذلك مخاطر معتبرة تعيق مشاريع التكنولوجيا الماليّة.

ـ غياب منظومة تشريعيّة تنظّم التحوّل الرّقمي، إذ لا تزال أغلب الدّول العربيّة تعاني من قصور بالغ في التّشريعات المنظّمة للتكنولوجيا الماليّة المتعلّقة بالخدمات المصرفيّة الرقميّة الإسلاميّة. ويظهر ذلك بجلاء "خصوصا في التّشريعات التّأسيسيّة، ومنها التّشريعات الإلكترونيّة، والتّعريف الإلكتروني، والتّوقيع الإلكتروني. وعدم إقرار هذه التّشريعات لا يسمح بإطلاق العنان للتّعاملات الماليّة والمصرفيّة الإلكترونيّة ولا لإطلاق الابتكارات والتّطوّرات في التّعاملات الإلكترونيّة"[1].

ودولة ليبيا ليست بمنأى عن هذا التوصيف، فلا يوجد إلى الآن تشريعات واضحة تؤطّر الخدمات المصرفيّة الرّقميّة الإسلاميّة، ولا يوجد إطار قانوني واضح ينظّم استعمال التكنولوجيا الماليّة. وهذا لا شكّ فراغ تشريعيّ ينبغي معالجته لما له من آثار تُكبّل مواكبة التطوّر وتعيق الاستثمار في هذا المجال.

ـ نقص الكوادر المؤهّلة، إذ تعاني المؤسّسات المصرفيّة من قلّة الكفاءات البشريّة التي تجمع بين التمكّن من التقنيات المتطوّرة ومعرفة الأحكام الشّرعيّة. وهذه هنّة تعاني منها أغلب البلاد العربيّة والإسلاميّة. وهي عائق كبير أمام الاستفادة من التكنولوجيا الماليّة ضمن الضوابط الشّرعيّة.

1 دياب، رهام محمود، دور الذّكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفيّة، المجلّة العربيّة للمعلومات والأمن المعلوماتي، المؤسّسة العربيّة للتّربية والعلوم والآداب، مصر، مج 3، ع9، 2022، ص93.

ـ ضعف ثقافة التّغيير المؤسّسي، فالعقليّة التّقليديّة السّائدة تلقي بظلالها على إدارة المؤسّسات الماليّة. فالتّردّد في اعتماد التكنولوجيا الماليّة الحديثة بما تحتويه من نماذج تشغيل جديدة بسبب الخوف من المخاطر المتوهمة يمثّل عجزا أمام التّكيف مع المتغيرات الطّارئة.

ـ غياب ومحدوديّة الشّراكات بين المؤسّسات الماليّة والشّركات التقنيّة النّاشئة. وهذه فرصة مهدرة أمام الاستفادة من الخبراء القادرين على بناء أنظمة رقميّة متينة تحقق الكفاءة العملية والانضباط الشّرعي.

المطلب الثّالث: نماذج دوليّة رائدة يمكن الاستفادة منها

لقد قطعت كثير من البلدان أشواطا ذات بال، وترسّخت فيها تجارب ناجحة يمكن النّسج على منوالها والاستفادة منها، وفيما يلي بعض من هذه النّماذج:

ـ ترخيص البنوك الرّقميّة في ماليزيا، حيث أصدر بنك نيجارا ماليزيا مسوّدة بشأن إطار ترخيص البنوك الرقميّة في 30 يونيو 2020، وهو ما مثّل استشرافا ضمن خطة استراتيجيّة رائدة[1].

ـ الصكوك الرقميّة بدأت تأخذ حيزا من سوق الماليّة الإسلاميّة، حيث قام مصرف أبو ظبي الإسلامي بإطلاق منصّة الصكوك الجزئيّة الخاصّة به في أبريل 2025، "وهي منصة استثمار رقمية جديدة تمكّن المتعاملين من الاستثمار في شهادات الصكوك المجزأة مباشرة من خلال تطبيق مصرف أبوظبي الإسلامي للهاتف المتحرك"[2].

1 Bank Negara Malaysia. *FinTech Regulatory Framework*, 2020.

2 https://www.adib.ae/ar/news/2025/apr/abu-dhabi-islamic-bank-becomes-first-bank-to-offer-fractional-sukuk.

. تمّ إنشاء FinHub 973 ، في 20 أكتوبر 2020، وهي منصة رقمية شاملة للتكنولوجيا المالية تحت إشراف مصرف البحرين المركزي، تهدف إلى تشجيع الحلول المُطوّرة عبر التكنولوجيا الماليّة ضمن منظومة المصرفيّة الإسلاميّة[1].

. بنك دبي الإسلامي، أنشأ منتج تقديم الخدمات المصرفية دون فروع، وذلك بالشراكة مع Zing Digital Commerce لتقديم خدمات مصرفية إسلامية رقمية[2].

ـ بنك ميزان، أنشأ أول منتج مصرفي إسلامي دون فروع في باكستان بالتعاون مع شركة اتصالات Ufone [3].

. المرابحة الإلكترونية للسلع: أول معاملة مرابحة إلكترونية في باكستان بالتعاون بين بورصة باكستان التجارية وبنك ميزان[4].

ـ منصة الاستثمار الإسلامي العالمية: Wahed أول منصة استثمارية آلية متوافقة مع الشريعة[5].

تعتبر النماذج المذكورة أمثلة واقعيّة عن إمكانيّة التكامل بين الإرادة المؤسّسيّة والبنية التّحتيّة الرّقميّة القويّة والانضباط الشّرعي من أجل تحقيق المقاصد المرعيّة.

---

1 https://www.finhub973.com/Bahrain

2 FinTech and Islamic Finance-Challenges and Opportunities, Irum Saba, Rehana Kouser, Imran Sharif Chaudhry , Review of Economics and Development Studies Vol. 5, No 4, 2019 , P585.

3 FinTech and Islamic Finance-Challenges and Opportunities, Irum Saba, Rehana Kouser, Imran Sharif Chaudhry , Review of Economics and Development Studies Vol. 5, No 4, 2019 , P585.

4 FinTech and Islamic Finance-Challenges and Opportunities, Irum Saba, Rehana Kouser, Imran Sharif Chaudhry , Review of Economics and Development Studies Vol. 5, No 4, 2019 , P585.

5 FinTech and Islamic Finance-Challenges and Opportunities, Irum Saba, Rehana Kouser, Imran Sharif Chaudhry , Review of Economics and Development Studies Vol. 5, No 4, 2019 , P586.

المبحث الرابع: النّظر المقاصدي واستثمار التكنولوجيا الماليّة في المصارف الليبيّة

المطلب الأوّل: أسس النّظر المقاصدي في ظلّ التحوّل الرّقمي

لا مناص للمصرفيّة الإسلاميّة الليبيّة إذا أرادت مسايرة ركب التطور الرقمي إلّا أن تتبني رؤية استراتيجيّة تطير عل جناحين هما:

. الاندماج الكامل في منظومة التّحوّل الرقمي الذي يعتمد التكنولوجيا الرقميّة.

. النّظر المقاصدي الذي يوجّه أدوات التكنولوجيا الماليّة نحو مقاصد الشّريعة انطلاقا من حفظ المال ومرورا برفع الحرج والعدالة الاجتماعيّة والتّداول والوضوح وانتهاء بتحقيق النفع العام[1].

وينبغي التنبيه في هذا السياق إلى الحذر من الانزلاق في الصوريّة والمحاكاة، فليست رقمنة العمليات الماليّة هي الغاية من كلّ ما ذكر، بل الغاية هي تحقيق نظام مصرفي إسلامي قائم على تصوّر شرعي واقتصادي واضح المعالم، يمتزج فيه النّظر المقاصدي والتّخطيط الاستراتيجي والكفاءة التقنيّة.

المطلب الثّاني: المبادئ الحاكمة للرؤية المقترحة

إنّ الهدف ممّا سبق من تأصيل هو تقديم منهج عملي هدفه استثمار مقدّرات التكنولوجيا الماليّة لتحقيق مقاصد الشّريعة، ويقوم المنهج المقترح على الأسس التّالية:

1. الانضباط الشّرعي: ويتحقّق بالتزام الأحكام الشّرعيّة في تطبيق التّحوّل الرّقمي تصوّرا واستشرافا وتصميما وتفعيلا. ولا يتأتّى ذلك إلّا بوجود رقابة شرعيّة فاعلة ومتمكّنة تراقب وتقيّم المنتجات الرّقميّة قبل طرحها[2].

1 انظر: المنعم، خالد العبد المنعم؛ الدويري، زايد نواف، البنوك الإسلاميّة الرّقميّة من وجهة نظر شرعيّة (تجربة دولة الكويت)، مجلّة بيت المشورة، قطر، العدد 19، 2023، ص180.

2 انظر: المنعم، خالد العبد المنعم؛ الدويري، زايد نواف، البنوك الإسلاميّة الرّقميّة من وجهة نظر شرعيّة (تجربة دولة الكويت)، مجلّة بيت المشورة، قطر، العدد 19، 2023، ص175.

2. الانفتاح على سوق الابتكارات، ومن أهمّ وسائله التعاون مع شركات التكنولوجيا الماليّة النّاشئة، والمرونة في قبول إجراء تجارب عمليّة للخدمات والمنتجات الجديدة[1].

3ـ التّدرّج في التّطبيق، فلا شكّ أنّ التّحوّلات الكبرى لا بدّ فيها من التّدرّج، لأنّ العبرة بتحقيق أهداف تلك التحولات لا بمجرّد التّحوّل الشّكلي ضعيف الأثر. وعليه، لكي يقع التّحوّل نحو العمل وفق متطلّبات التّكنولوجيا الماليّة لا بدّ أن تتدرّج المؤسّسات في الأخذ بذلك، فيقع التّركيز أوّلاً على أن تكون الخدمات الأساسيّة رقميّة، ثمّ الاتّجاه إلى رقمنة بقيّة الخدمات بالتّوازي مع تطوير البنية التّحتيّة الرّقميّة لضمان استجابتها للمطلوب.

4ـ ربط استراتيجيّة الشمول المالي بالتّحوّل الرقمي، ويتأتّى ذلك بإتاحة الخدمات الماليّة الرّقميّة لكلّ فئات المجتمع وربط ذلك ببرامج تمكين اقتصاديّ للفقراء والمهمّشين. وفي ذلك تحقيق لمقاصد الشّريعة في حفظ الكرامة الإنسانيّة وتيسير الكسب الحلال.

المطلب الثّالث: عناصر الرؤية المقترحة

إنّ الرؤية التي نقترحها لتفعيل التكنولوجيا الماليّة في المصارف الإسلاميّة الليبيّة تقوم على أربعة عناصر مترابطة.

1ـ تأسيس البنية القانونيّة الملائمة، وذلك بإصدار قوانين منظمة لعمل المصارف الرقمية، وفتح المجال أمام الخدمات والعقود الرقميّة الإسلاميّة بكلّ أنواعها. وفي ذلك تحقيق لمقصد معتبر يتمثّل في الأمان التشريعي الذي يضفي الصلابة على العقود ويضمن الحقوق.

2. تركيز بنية تحتيّة تقنيّة قويّة، وذلك بتحديث المنظومة البنكية وفق أعلى المعايير التقنيّة العالميّة، وذلك لضمان تحقيق مقصد الشمول المالي وتسريع المعاملات ضمانا لمقصد التيسير ورفع الحرج.

---

1 انظر: Arner, Douglas W., Barberis, Janos, Buckley, Ross P. *FinTech and RegTech: Impact on Regulators and Banks*. Journal of Banking Regulation, 2017, pp. 1–14.

و: https://www.cbb.gov.bh/ar/media-center/

3ـ تطوير مؤهّلات العاملين، وذلك عبر برامج تدريبيّة متخصّصة في التكنولوجيا الماليّة الإسلاميّة. والقصد من ذلك تطوير الأداء والمزاوجة بين الكفاءة التسيريّة والامتثال الشّرعي.

4ـ الانفتاح على السّوق التكنولوجيّة، عن طريق عقد الشراكات والتعاون مع الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا الماليّة، وذلك لضمان مواكبة المستجدات التكنولوجيّة لاستثمارها في تقديم الخدمات.

المطلب الرّابع: توجيهات عمليّة لتفعيل الرؤية المقترحة.

لكي تنجح الرّؤية المقترحة لا بدّ من خطوات عمليّة تتمثّل فيما يلي:

1ـ تأسيس المجلس الوطني للمصرفيّة الإسلاميّة الرّقميّة، وينـاط به رسم السّياسات الاستراتيجيّة للتّحوّل الرّقمي. ولا بدّ أن يضم في عضويته ممثّلين عن مصرف ليبيا المركزي، وخبراء التكنولوجيا الماليّة، وأساتذة الاقتصاد الإسلامي وأعضاء هيئات الرّقابة الشّرعيّة.

2ـ إصدار لوائح تنظيميّة تحاكي ما هو موجود في الدّول التي لها سبق في هذا المجال، مع رقابة شرعيّة صارمة، وذلك بغية تشجيع الابتكار التّقني وإجراء التّجارب.

3ـ تأسيس صندوق الابتكار الرّقمي الإسلامي، بتمويل من مصرف ليبيا المركزي والمصارف العاملة ومؤسسّات التأمين التّكافلي لتشجيع الابتكار الرّقمي وتقديم التّحفيز والدّعم المادي للمشاريع المتميّزة في مجال التّمويل الإسلامي والزّكاة والأوقاف.

4ـ إطلاق تصميم رقمي للمؤشّرات المقاصديّة، وظيفته قياس أداء المصارف الإسلاميّة لإخراج منظومة المصرفيّة الإسلاميّة من حيّز قياس المؤشّرات الماليّة إلى مجالات أوسع من قبيل: قياس الشمول المالي، والانضباط الشّرعي، والاستدامة، والحوكمة الرّشيدة.

5ـ إقناع القائمين على إعداد المناهج الجامعيّة بضرورة إدراج مواد جديدة في تخصّصات الاقتصاد والماليّة الإسلاميّة من قبيل: التكنولوجيا الماليّة، والذّكاء الاصطناعي، وتقنيّة البلوك تشين.

الخاتمة:

سعيت في هذا البحث إلى تشخيص واقع المصرفيّة الإسلاميّة الليبيّة في علاقتها بالتّحوّلات الرقميّة، وقدّمت رؤية إصلاحيّة مقاصديّة رقمية تهدف إلى تفعيل دور المصارف الإسلاميّة في ليبيا في المساهمة في بناء اقتصاد إسلامي يرتكز على الضوابط الشرعيّة ويستثمر التكنولوجيا الماليّة. ويحسن أن أُجمل أهمّ النّتائج التي توصّلت إليها فيما يلي:

ـ إنّ أهميّة توظيف التّكنولوجيا الماليّة في المصرفيّة الإسلاميّة في ليبيا ليست ترفا ومجاراة للسّائد عالميا، بل هي حاجة ملحّة. وليست أيضا رؤية استراتيجية للرّفع من مستوى الأداء، بل هي أداة فعّالة لتحقيق مقاصد الشّريعة الإسلاميّة في سياق اقتصادي متقلّب.

ـ إنّ المصرفيّة الإسلاميّة في ليبيا، وإن كانت تشكو من جملة من التّحديات الهيكليّة والتّقنيّة، إلّا أنّ مستقبلها لا يخلو من فرص واعدة إذا أسّست رؤيتها الاستراتيجيّة على التّجوّل الرّقمي وفق نظر مقاصدي تدعمه إرادة إداريّة جادّة ومنظومة تشريعيّة تشجّع على الابتكار الرّقمي.

. إنّ تبنّي معايير التّكنولوجيا الماليّة ضمن بيئة شرعيّة حاكمة يعدّ وسيلة لتحقيق جملة من المقاصد الشّرعيّة من قبيل: التيسير، والعدالة، والشّفافية، والشّمول المالي، ورفع الحرج.

. إنّ المصرفيّة الإسلاميّ في ليبيا وإن كانت قد قطعت أشواطا معتبرة في ترسيخ أقدامها، إلّا أنّها تشكو قصورا في التّشريعات المتعلّقة بالمجال الرّقمي، ومن ضعف في البنية التّحتيّة الرّقميّة، وقلّة الكوادر البشريّة المؤهّلة التي تقود التحوّل الرّقمي.

ـ إنّ الرّؤية المقاصديّة المنشودة في سياق التحوّل الرقمي لا يمكن أن تتحقّق إلّا بتظافر الضبط المؤسّسي، مع البنية الرّقميّة الصّلبة، تحت رقابة شرعيّة صارمة، في ظلّ بيئة تعليميّة منتجة، ونشاط تمويلي في إطار مشروع تنمية وطني مستدام.

وممّا أوصي به نهاية هذه الورقة البحثيّة:

ـ إصدار لائحة تشريعيّة خاصّة بالمصرفية الإسلامية الرقمية، تختصّ بضبط العلاقة بين المصارف وهيئات الرقابة الشرعيّة والشّركات التقنيّة النّاشئة.

. بعث الهيئة العليا للرّقابة الشّرعيّة الرّقميّة، وظيفتها تقييم سلامة المنتجات الماليّة الرقمية من المخالفات الشّرعيّة.

ـ بعث صندوق دعم الابتكار الرقمي المالي الإسلامي، وذلك لدعم وتشجيع ابتكار المنتجات المالية الرقميّة المتوافقة مع ضوابط الشّريعة الإسلاميّة، مع التركيز على المنتجات التي تحقق الاستدامة والشمول وتمكين الفئات الهشّة.

ـ دعم البنية التحتيّة الرقميّة للمصارف الإسلاميّة عن طريق تعزيز الأمن السيبراني، والأنظمة السّحابيّة.

ـ دمج مؤشّرات القياس المقاصديّة ضمن المؤشّرات الماليّة للمصارف الإسلاميّة، حتى نتمكن من قياس مؤشّرات من قبيل: الاستدامة، والعدالة، والوظيفة الاجتماعيّة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1ـ أكنيش، إسماعيل؛ و: بوحرب، حكيم، الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة الرّقميّة كمدخل لتحقيق أبعاد الشّمول المالي، مجلّة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد 15، العدد 02 ـــ 2024.

2. باشا، رفيقة؛ و: عمامرة، ياسمينة، صيغة التّمويل بالمرابحة ودورها في تطوير الصيرفة الإسلاميّة ـــــمن جهة متعاملي بنك البركة الجزائري ـ، وقائع المؤتمر الأكاديمي السّادس: المصارف الإسلاميّة بين الواقع والمأمول، 15 ربيع الأوّل 1443هـ، 20 نوفمبر 2021م، نشر: الهيئة الإسلاميّة العليا ـ القدس، بالتّعاون مع منصّة الاقتصاد الإسلامي، القدس: 1444هـ ـ 2022م.

3ـ بخيت، حسّان؛ و: لخديمي، عبد الحميد، قراءة تاريخيّة في تطوّر العمل بالصيرفة الإسلاميّة في دول المغرب العربي، مجلّة: الأكاديميّة للدّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة، قسم العلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، الجزائر، العدد 11، جانفي 2014.

4. البكل، أحمد سعيد، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، ابريل 2022.

5ـ ثويني، فلاح حسن، المصارف الرّقميّة والوصول السّهل إلى التّمويل: قراءة في توسيع التّمويل وقاعدة الزّبائن المصرفيّين من خلال المصارف، مركز البيان للدّراسات والتّخطيط، بغداد، العراق، الطّبعة الأولى: 2024م.

6ـ دياب، رهام محمود، دور الذّكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفيّة، المجلّة العربيّة للمعلومات والأمن المعلوماتي، المؤسّسة العربيّة للتّربية والعلوم والآداب، مصر، مج 3، ع9، 2022.

7ـ العاني، أسامة عبد المجيد، تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي. https://platform.almanhal.com/Files/2/104909

8ـ العاني، قتيبة عبد الرحمن، دور المصارف الإسلاميّة في الشّمول المالي، وقائع المؤتمر الأكاديمي السّادس: المصارف الإسلاميّة بين الواقع والمأمول، 15 ربيع الأوّل 1443هـ، 20 نوفمبر 2021م، نشر: الهيئة الإسلاميّة العليا ـــ القدس، بالتّعاون مع منصّة الاقتصاد الإسلامي، القدس: 1444هـ. 2022م.

9. عبد الباقي، إسماعيل إبراهيم، دار غيداء، عمّان الأردن، الطّبعة الأولى: 1437هـ. 2016م.

10. محمد علي، عادل السيّد، أثر العقود الذّكيّة المبرمة عبر تقنية البلوك تشين على تطوير العقود الإدارية: دراسة تحليلية مقارنة، مجلّة الشّريعة والقانون، كليّة الشّريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، العدد الرّابع والأربعون، نوفمبر 2024م.

11. مسعود، محمد خليفة أحمد علي؛ محمد، مصطفى عمر، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا: دراسة تحليلية تقويمية، المجلّة الدّوليّة للدّراسات الاقتصاديّة، العدد 13، نوفمبر 2020، المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الاستراتيجيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، برلين، ألمانيا.

12ـ مصرف ليبيا المركزي، رؤية مصرف ليبيا المركزي لبناء وتنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة للشّمول المالي 2025. 2029.

13ـ المنعم، خالد العبد المنعم؛ الدويري، زايد نواف، البنوك الإسلاميّة الرّقميّة من وجهة نظر شرعيّة (تجربة دولة الكويت)، مجلّة بيت المشورة، قطر، العدد 19، 2023.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Arner, Douglas W., Barberis, Janos, Buckley, Ross P. *FinTech and RegTech: Impact on Regulators and Banks*. Journal of Banking Regulation, 2017.
2. Bank Negara Malaysia. *FinTech Regulatory Framework*, 2020.
3. Irum Saba, Rehana Kouser, Imran Sharif Chaudhry, FinTech and Islamic Finance-Challenges and Opportunities, Review of Economics and Development Studies Vol. 5, No 4, 2019.
4. Tapscott, Don & Tapscott, Alex. *Blockchain Revolution*. Penguin, 2018.
5. World Bank. *Digital Financial Services*, 2020 .

ثالثًا: الإنترنت:

1. https://www.adib.ae/ar/news/2025/apr/abu-dhabi-islamic-https://www.cbb.gov.bh/ar/media-center/
2. bank-becomes-first-bank-to-offer-fractional-sukuk
3. https://www.finhub973.com/Bahrain
4. https://www.tag-news.com/news.aspx?id=44870&lang=ar